وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٨/٣/٣٠ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٨/١٩ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٩٥١١٣٣٨,٢١ ج (فقط تسعة عشر مليونًا وخمسمائة وأحد عشر ألفًا وثلاثمائة وثمانية وثلاثون جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق

وكذلك سوق العامرية مبلغ ١١٥١٠٣٩٨,٢٤ ج (فقط أحد عشر مليونًا وخمسمائة وعشرة آلاف وثلاثمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وأربعة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٠٠٠٩٣٩,٩٧ ج (فقط ثمانية ملايين وتسعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا وسبعة وتسعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٠١٠١٣٠٠,٩٢ ج (فقط ستون مليونًا ومائة وواحد ألفًا وثلاثمائة جنيه واثنان وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٨/١٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى